http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1553) السنة السادسة - الاربعاء (8) تموز 2009

السامرائي: نبحث عن ادوار تساعد على حل المشاكل

الامة الكويتي يرفض مطلب استبدال الديون والتعويضات بالاستثمار

بغداد- الكويت/ المدى والوكالات

في الوقت الذي قال فيه رئيس مجلس النواب اياد السامرائي إن التحفظ الكويتي على إخراج العراق من الفصل السابع لم يكن على عموم القضايا بقدر ما هو متعلق بمصالحها، رفض مجلس الأمة الكويتي بعض المطالب العراقية باستبدال الديون والتعويضات بفرص استثمارية داخل العراق.

واكد السامرائي بحسب صحيفة (القبس) الكويتية رغبة الحكومتين والبرلمانين والشعبين الكويتي والعراقي في احتواء المشاكل وإيجاد أدوار تساعد على حلها في ظل الروح الإيجابية التي ساهمت في احتواء التصريحات الاستفزازية التي حصلت بين بعض النواب في البلدين. وتابع ان قضية ترسيم الحدود قد تم تحديدها وفقاً للقانون الدولي ولا توجد أي مصلحة للحديث عن شرعيتها برغم تغييرها وتأثر بعض العراقيين من هذا الإجراء، مشيراً إلى أن البلاد تمر حالياً بمرحلة حساسة بعد تجاوز مرحلة الاحتلال والبدء في عملية الإعمار.

وعلى صعيد متصل رفض مجلس الأمة الكويتي و"الخارجية البرلمانية" بعض المطالب التي قدمها رئيس البرلمان إياد السامرائي ومنها استبدال الديون والتعويضات بفرص استثمارية داخل العراق. واكد المجلس للسامرائي ان "هذه اموال كويتية وبعد ان نتسلمها فإن الكويت هي من تقرر اين سترسل استثماراتها، فضلا عن ان العراق الآن غير آمن ولا يمكن الاستثمار داخله وسط هذه الاجواء غير المستقرة وغير الآمنة". واكدت اللجنة الخارجية بعد اجتماعها مع السامرائي بحضور رئيس المجلس جاسم الخرافي ان "موقف الحكومة الكويتية الرسمي متطابق مع الرأي البرلماني"، مشيرة الى ان "ذلك ما أكده محمد أبوالحسن مستشار أمير الكويت الذي حضر اللقاء والذي رأى أيضا ان الحكومة العراقية هي من عطل الحسم منذ ٢٠٠٦".

وبرغم هذه التصريحات النارية للبرلمان الكويتي، الا ان نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الكويتي محمد صباح السالم الصباح اكد امس الثلاثاء اهمية زيارة رئيس مجلس النواب اياد السامرائي الى الكويت التي "تنقل خلالها رسالة مودة ورغبة بتوثيق العلاقات بين البلدين". واضاف في تصريحات صحفية نقلتها وكالة الانباء الكويتية "نرى ان زيارة رئيس البرلمان العراقي زيارة مهمة جدا حيث نقل رسالة في غاية الاهمية وهي رسالة مودة ورغبة بتوثيق العلاقات العراقية الكويتية". وتابع الصباح ان بداية هذه العلاقات يجب ان تكون "صحيحة وعلى اسس واضحة ومبادئ لها قواعد واسس في العلاقات الثنائية وفي القانون الدولي والاعراف والمواثيق والمعاهدات وهو الامر الذي يمكن ان ننطلق من خلاله نحن والعراقيون معا الى افاق تعاون رحبة". ومضى يقول "سمعنا من السامرائي كلاما طيبا وتأكيدا على رغبة بلاده في التعاون في مجالات عديدة لاسيما تلك التي تهم الكويتيين كما طرح افكارا عديدة". واكد ان الجانب الكويتي رأى ان تبادل الافكار التي طرحت خلال اجتماعات السامرائي مع المسؤولين في دولة الكويت "سيكون عبر القنوات الرسمية ولن تكون الصحافة هي القناة التي نتبادل فيها الرسائل" مع الجانب العراقي.

وفي رده على سؤال عما اذا كانت مطالبات رئيس الوزراء نوري المالكي الاخيرة دولة الكويت باسقاط المديونيات والتعويضات اسوة بدول اوروبية تعني فشل اجتماع الاردن الاخير بين الكويت والعراق قال الصباح مخاطبا وسائل الاعلام "لا تخلطوا بين الديون والتعويضات فهما شيئان مختلفان". وافاد ان الديون هي "موضوع ثنائي بين البلدين" اما التعويضات فهي "قرارات مجلس الامن"، مؤكدا انه "لا يصف" ما تم من حوار وحديث في اجتماع الاردن بانه "فاشل على الاطلاق". واعاد الى الاذهان ما قيل في شأن تلك الاجتماعات "انها تحت مظلة الامم المتحدة وسنظل نجتمع تحت مظلة الامم".

واشار رئيس الوزراء نوري المالكي في تصريحات صحفية سابقة الى ان الحكومة تأمل بان تسقط دولة الكويت ديونها عن العراق كما فعلت الدول الاوروبية، واضاف: نأمل ان تفعلها الكويت بعد بدء عمليات الحوار حول الملفات العالقة بسبب غزو النظام البائد لدولة الكويت. واكد المالكي على ان السبل الكفيلة لحل الازمة مع دولة الكويت في الحوار القائم على اساس المصالح المشتركة وضرورة التعاون لتجاوز تحديات وجراح الماضي بإنصاف ومسؤولية.

وكان رئيس مجلس النواب أياد السامرائي قد التقى أمير دولة الكويت الشيخ صباح الأحمد الصباح وولي عهده في الديوان الأميري في الكويت. حيث جرى بحث العلاقات العراقية الكويتية وما ينبغي إن يتحقق على صعيد هذه العلاقات وكيف يمكن إن يتعاون الطرفان بشكل مشترك لتطويرها. وأعرب أمير الكويت عن سعادته بهذه الزيارة وأن تشهد العلاقات العراقية الكويتية تحسنا ملحوظا بكل أشكالها وفي المجالات كافة. من جانبه أعرب السامرائي عن شكره لامير الكويت على مدى تجاوبه مع المقترحات التي تقدم بها مؤكدا أهمية أن يكون هناك حضور عربي واضح في العراق والعمل على إرجاع حاضنته الأمة العربية وإزالة كل ما يعكر صفو العلاقة بين العراق والكويت بشكل خاص.

كما أكد في تصريح صحفي له عقب زيارته ضرورة مجلس الأمة الكويتي أهمية اللقاءات المشتركة والتبادل في الزيارات مشيرا الى أن يسمع كل طرف وجهة النظر التي لدى الطرف الأخر من اجل العمل على تعميق العلاقة وإزالة كل المعوقات. وبحث السامرائي عدداً من القضايا العالقة بين البلدين وتبادل وجهات النظر حول الخيارات المتاحة لنزع فتيل الأزمة، وكيف يمكن التعاون بين البرلمان العراقي ومجلس الأمة الكويتي والعمل بجهد مشترك لتدعيم العلاقة بين البلدين. مبينا انه قد تم الاتفاق على إنشاء لجان صداقة مشتركة بين برلماني البلدين لكي يتسنى لهما بحث كل أوجه العلاقات وكيفية تطويرها. ووجه السامرائي دعوة إلى رئيس مجلس الامة الكويتي جاسم الخرافي لزيارة العراق، آملا أن تتبع هذا الزيارة زيارات أخرى بين اللجان المعنية في المجلسين.

الخارجية: تحركات الحكومة ممنهجة وبعيدة عن اضواء الاعلام

قرب اعلان موقف رسمي عراقي تجاه مراجعة قرارات الفصل السابع

بغداد/ المدى

تقترب الحكومة من اعلان موقفها الرسمي بشأن مراجعة الامم المتحدة لمدى التزام العراق بقرارات الفصل السابع.

وقال وزير الخارجية هوشيار زيباري خلال مؤتمر صحفي مشترك عقده امس الثلاثاء مع نظيره البرتغالي لويس فيليب ماركس امادو في بغداد ان اجتماعات عقدتها وزارات الدفاع والداخلية والعدل والخارجية بحضور مستشاري رئيس الوزراء لاعداد موقف تجاه المراجعة الشاملة لقرارات الفصل السابع التي ستجري منتصف الشهر الحالي. واضاف ان هذه الاجتماعات تأتي بموجب طلب الامم المتحدة من العراق مراجعة تلك القرارات وما تم تنفيذه منها تمهيدا للخروج النهائي من طائلة الفصل السابع". ووصف زيباري تحركات الحكومة العراقية بهذا الخصوص بانها تتم وفق اسلوب منهجي يبتعد عن الاضواء الاعلامية، مؤكدا ان الايام المقبلة ستشهد اعلان موقف رسمي عراقي تجاه هذه المراجعة.

من جهة اخرى اعلن زيباري ان العراق والبرتغال وقعا مذكرة تفاهم للتشاور والحوار بين الجانبين بشأن عدد من القضايا الاقليمية والدولية وبحث سبل الاستثمار المتاحة في جميع المجالات. واوضح وزير الخارجية ان من الطبيعي ان يتم بحث عدد من القضايا الاقليمية والدولية اضافة الى التوصل لاتفاق حول مواصلة هذه الزيارات بين الجانبين، كما تم البحث في زيارة مسؤولي هيئة الاستثمار العراقية الى البرتغال. ودعا البرتغال بصفتها احدى دول الاتحاد الاوربي، الى دعم جهود الحكومة العراقية في تعزيز الامن والاستقرار في البلاد وفتح مجالات اوسع للتعاون الاقتصادي.

من جانبه قال امادو ان العراق بلد مهم ويقع في احدى المناطق المهمة من العالم، لذلك فان استقراره ليس مهما بالنسبة للمنطقة فحسب، بل هو مهم للعالم اجمع، كما ان المجتمع الدولي والاتحاد الاوربي مهتم بدعم الحكومة العراقية. وتابع اننا من البلدان الملتزمة مع العراق بتطوير العلاقات الثنائية واستمرار التعاون الاقتصادي.

ويشار الى ان الحكومة بدأت باتصالاتها مع الدول الأعضاء في مجلس الأمن وعلى الأخص الدول الأعضاء الخمس الدائمة العضوية من أجل مؤازرة العراق ودعم خروجه من قرارات الفصل السابع. وهي القرارات التي صدرت إبان الغزو نظام صدام للكويت في العام ١٩٩٠ من قبل مجلس الأمن.

واصدر مجلس الأمن الدولي في نهاية العام الماضي القرار (١٨٥٩) الذي يمهد لمراجعة كل القرارات بدءاً من القرار ٦٦١/٩٠. وحسب الإعلان الذي صدر عن رئيس الدورة الحالية لمجلس الأمن الدولي المندوب الأوغندي، فمن المتوقع مناقشة تقرير الأمين العام للأمم المتحدة الخاص بالحالة العراقية خلال منتصف الشهر الجاري. غير أنه ورغم اقتراب ذلك الموعد إلا أنه لم يكشف عن فحوى تقرير الأمين العام للامم المتحدة بان كي مون.

مساع دبلوماسية عراقية للخروج من العقوبات الدولية

بدء الاجتماع الثاني بين العراق والولايات المتحدة لتفعيل الاتفاقية الإطارية

بغداد/ المدى

بدأ الاجتماع الثاني بين العراق والولايات المتحدة لتحديد مجالات التعاون والدعم الأميركي للعراق على الأصعدة السياسية والاقتصادية والثقافية والزراعية تنفيذا للاتفاقية الإطارية الستراتيجية بين البلدين ومناقشة آلية التنفيذ.

وتم تحديد اطر الاتفاقية بعد جولات ولقاءات على مستويات عليا بين العراق والولايات المتحدة جرت في بغداد وواشنطن، وهي الاتفاقية الثانية بعد اتفاقية سحب القوات الاميركية من العراق والتي تم الاتفاق فيها على بدء الانسحاب العسكري من المدن والقصبات اعتبارا من ٣٠ حزيران، لحين انسحاب اخر جندي في العام ٢٠١٢.

وأشار نائب رئيس الوزراء رافع العيساوي عقب اجتماعه مع رئيس لجنة الخدمات والتكنولوجيا الأميركي مارك وول، إلى الفرص الأميركية التي منحت لتدريب الكوادر العراقية في مجالات الزراعة والصحة والنقل. وأضاف العيساوي في مؤتمر صحفي مشترك عقب الاجتماع أنه تم تداول ملفات تطوير المشاريع التي نفذتها وزارات البلديات والاتصالات والموارد المائية.

من جانبه، لفت رئيس لجنة الخدمات والتكنولوجيا في السفارة الأميركية مارك وول إلى حجم التعاون الذي تنوي الحكومة الأميركية تقديمه للعراق في إطار التحول في العلاقة بعد انسحاب القوات الأميركية.

وستشهد الأشهر القادمة إنجاز عدد من المشاريع وإقامة النشاطات والفعاليات للوزارات الخدمية المشمولة بالاتفاقية الإطارية في جانبها الاقتصادي استعدادا لعقد اجتماع آخر في الفترة المقبلة يتم فيه تقييم ما تم إنجازه.

وكان عدد من السياسيين قد دعوا الجانب الاميركي الى تفعيل بنود الاتفاقية الاطارية. وبعث نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي في وقت سابق رسالة الى الرئيس الاميركي باراك اوباما، تتضمن وجوب تفعيل ما تم الاتفاق عليه بين البلدين من تشكيل لجان لمتابعة اتفاقية الاطار الستراتيجي. وحث الهاشمي خلالها الادارة الاميركية على دعم قطاعات التعليم والزراعة والنفط، والاهتمام بالاقتصاد العراقي.

ووقعت بغداد وواشنطن نهاية العام الماضي بالاضافة الى معاهدة الانسحاب، اتفاقية اطارية ستراتيجية تتيح الاستفادة من الخبرات الاميركية في مجالات الكهرباء والزراعة والمياه والنقل، اضافة الى الصحة والبيئة وغيرها من الملفات الاخرى كالخدمات والاقتصاد والتنمية والطاقة.

الدفاع البريطانية تفتح تحقيقاً جديداً بقضية مقتل وتعذيب عراقيين في البصرة

بغداد/ المدى

اعلن وزير الدفاع البريطاني ان هناك حاجة لفتح تحقيق جديد بقضية مقتل ٢٠ عراقيا في البصرة عام ٢٠٠٤ حسبما علمت المحكمة العليا البريطانية.

ويأتي هذا الاعلان في سياق طلب ٦ عراقيين من المحكمة العليا البريطانية فتح تحقيق بمزاعم تعذيب وقتل معتقلين عراقيين على ايدي جنود بريطانيين بعد مواجهات مسلحة جرت في البصرة عام ٢٠٠٤.

وكان المحامون الذين اوكلوا ملف العراقيين الستة الذين ادعوا على الجيش البريطاني قد تقدموا بأدلة يقولون انها تثبت قيام الجنود البريطانيين بتعذيب وقتل سجنائهم العراقيين في سجن "ابو ناجي" بالبصرة.

ويقول ٥ من اصل العراقيين الستة المدعين بأنهم تعرضوا لسوء المعاملة من قبل الجنود البريطانيين لدى اعتقالهم.

كما اعلنت وزارة الدفاع البريطانية يوم الاثنين بأن القضاة لا يملكون الادلة الكافية ليقوموا باصدار قرار حاسم في هذه القضية ما يدعو الى فتح تحقيق جديد في هذه القضية.

لكن قرار القاضي فتح تحقيق جديد في هذه القضية لا يعني تحقيق رغبة المدعين بفتح تحقيق علني يضع بوضوح كل عناصر الملف بمتناول الرأي العام، لان القضاء البريطاني لم يوافق حتى الآن على ان تكون التحقيقات التي تتعلق بوجود الجيش البريطاني في العراق علنية.

وتنفي وزارة الدفاع البريطانية ان يكون الجيش البريطاني متورطاً بأي عمليات تعذيب او قتل متعمد او سوء معاملة، وتصر على ان هناك شهادات خبراء تثبت بأن الجيش البريطاني بريء من كل هذه الاتهامات.

واضافت الوزارة بأن هناك اتهامات خطيرة تطول الجيش البريطاني، وان كل الادلة التي تثبت عدم تورط الجيش البريطاني في هذه الاعمال لم تقدم بعد الى المحكمة، لذلك فان فتح تحقيق جديد في هذه القضية سيساعد الجميع بالتوصل الى الحقيقة.

يشار الى ان كشف وثائق تتعلق بتحقيق سري اجرته الشرطة العسكرية البريطانية خلص الى ان الجيش البريطاني لم يسئ التصرف في البصرة وبخاصة في ما يتعلق بحادثة المجر الكبير يعتبر جوهريا بالنسبة لهذه القضية.

وتقول وزارة الدفاع البريطانية بأن ٩ عراقيين فقط كانوا محتجزين في معتقل ابو ناجي وان اطلاق سراحهم قد تم ولم يقتل اي منهم.

ولكن المدعين العراقيين يقولون ان تحقيق الشرطة العسكرية البريطانية يفتقر الى الدقة وان ٥ من اصل الستة الذين تقدموا بالدعوة هم من الناجين من حادث المجر الكبير.

اعـــلان

من اللجنة القانونية للهيئة العليا لاحياء قلعة اربيل

الرجاء من السادة أصحاب الاملاك في قلعة أربيل مراجعة ادارة الشؤون القانونية في ديوان وزارة السياحة في مدة أقصاها شهر لساكني اقليم كردستان وثلاثة اشهر لمن هم خارج العراق، لغرض اتمام معاملات الاستملاك الخاصة باملاكهم في القلعة (استملاك رضائي) وذلك حسب سند الملكية الذي يبرهن ملكيتهم.. وبخلافه سيتم الاستملاك عن طريق المحكمة.

شاكرين تعاونكم معنا

اللجنة القانونية/
الهيئة العليا لاحياء قلعة اربيل

راوندزي: تكرار الاعتداءات على الموانئ وزوارق الصيد

قراءة برلمانية ثانية لمشروع قانون التعاون البحري مع المملكة المتحدة

بغداد/ المدى

اجرى مجلس النواب في جلسة يوم امس القراءة الثانية لمشروع قانون اتفاقية التدريب والدعم البحري للقوات العراقية المنعقدة بين حكومة جمهورية العراق وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال ايرلندا".

واشار النائب فرياد راوندزي عضو لجنة الأمن والدفاع الى حاجة العراق لهذه الإتفاقية "للدفاع عن المياه الإقليمية خصوصا بعد تكرار الإعتداء على الموانئ وزوارق الصيد العراقية اضافة الى الخشية من اتساع رقعة القرصنة البحرية"، هذا وتباينت آراء النواب بشأن ضرورة ابرامها من عدمه.

وعلى صعيد متصل، قرر مجلس النواب تمديد الفصل التشريعي الاول الحالي الى نهاية شهر تموز الجاري، وقد صوت اعضاء المجلس بالاغلبية لصالح قرار التمديد. وقال رئيس جلسة مجلس النواب الشيخ خالد العطية ان المادة ٥٨ من الدستور تخول تمديد الفصل التشريعي ٣٠ يوما. وتابع: بما ان قانون الانتخابات لم ينجز، لذا تم تمديد عمل المجلس من اجل انجاز هذا القانون وقوانين اخرى تمس حياة المواطن العراقي.

ويشار الى ان الفصل التشريعي الحالي كان مقررا ان ينتهي في الاول من تموز الحالي.

كما انهى المجلس القراءة الثانية لمشروع قانون التعديل الأول لقانون مؤسسة الشهداء رقم ٣ لسنة ٢٠٠٦، وعرض النواب عدة ملاحظات واقتراحات بخصوص مواد وبنود مشروع القانون". ثم أدى عمر هيجل حمد اليمين الدستوري نائبا جديدا عن كتلة جبهة التوافق بدلا عن النائب الراحل حارث العبيدي.

وشهدت الجلسة إلقاء عدد من البيانات فقد القى النائب ناصر الساعدي كلمة لجنة الأوقاف والشؤون الدينية بمناسبة الذكرى السنوية لمولد الإمام علي. فيما القى النائب رؤوف عثمان تقريرا عن معاناة مواطني إقليم كردستان من تجاوزات المديرية العامة للجنسية والجوازات "باستقطاع حصة مواطني الإقليم من الجوازات والغاء عمل مكتب جوازات الإقليم دون التشاور مع المسؤولين في حكومة الإقليم واستخدام التسميات التي كان يستخدمها النظام السابق للمدن والأقضية".

من جانبه القى النائب خالد شواني بيانا "استنكر فيه التفجير الإرهابي الذي استهدف منطقة شورجة في محافظة كركوك"، مؤكدا ان "هذه الأعمال لن تكون عائقا اما التعايش بين مكونات المحافظة"، واشار الى ان "وفدا من اعضاء مجلس النواب عن كتلة التحالف الكردستاني تفقد المنطقة وعائلات الضحايا وطالب الحكومة بمساعدة اصحاب المحال المتضررة وطالب مجلس النواب بتخصيص مبلغ من نفقات المنافع الإجتماعية للمتضررين". ووافقت هيئة رئاسة المجلس على التبرع على طلب تخصيص مبلغ لعائلات الضحايا.

البحرية العراقية بحاجة الى المزيد من التدريب

على الارجح

وزارة ومنظمات المجتمع المدني

حسين رشيد

واحدة من امور التحول والتغير السياسي في العراق ظهور منظمات المجتمع المدني وذلك نتيجة الفسحة الواسعة من الحرية والديمقراطية التي انتهجها البلد في مسيرته الجديدة ، حيث اخذت دورا لا بأس به في بعض جوانب الحياة من خلال متابعاتها حالات انسانية برزت بعد التغيير او قبله. الا ان اعداد هذه المنظمات اخذت بالازياد بشكل كبير، والبعض من هذه المنظمات اخذ باستلام منحة مالية من جهات خارجية ، والبعض الاخر اشتبه به بامور تخريبية او انتماءات لمجاميع ارهابية وتمويلها، هذه الامور دفعت الدولة في زمن حكومة الجعفري الى اصدار قرار بتجميد اموال منظمات المجتمع المدني اجمع، مما اوقع الحيف على البعض منها وتسبب بتوقف انشطته الاجتماعية بصورة كاملة حتى ان البعض منها عجز عن دفع مرتبات موظفيه، ما انعكس بالنتيجة على واقع الحياة ومصير المنضمين تحت لواء هذه المنظمات والنقابات والاتحادات وعلى سبيل الذكر اتحاد نقابات العمال واتحاد الادباء والكتاب العراقيين.

ظل هذا القرار ساري المفعول الى حد هذه اللحظة بما يمثله من عبء كبير على كاهل هذه المنظمات والنقابات لتأتي طامة اخرى باتباع منظمات المجتمع المدني الى وزارة شكلت حديثا تتولى تسيير وتنظيم امورها وشؤونها. وبما ان البعض من هذه المنظمات استحق اجراء انتخابات نظرا لنظامها الداخلي او عملا باجواء الديمقراطية ،خصوصا ان البعض منها لم يجرها منذ السنة الاولى للتغيير، ما تسبب بحدوث بعض الاشكالات بين اعضائها من خلال اتهامات بتأخير اجراء الانتخابات ، وحين تمت مفاتحة الوزراة بكيفية اجراء الانتخابات وتمويلها والاشراف عليها ، تلكأ الرد في اكثر من مرة حتى جاء الفرج بتشكيل لجنة تحضيرية وهي الاخرى تلكأت في الوزراة لاسباب روتينية اذ لابد ان يمر اعضاء اللجنة على وزارة الامن الوطني والنزاهة العامة والمساءلة والعدالة. وكأن العضو فيها سيستلم مركزا سياديا او وزارة ولا ادري اذا كان وزير منظمات المجتمع المدني يعلم ان الكثير من المشمولين باستثناءات الوزارات الثلاث يمارسون اعمالهم بكل حرية وطلاقة في الحكومة والبرلمان وحتى الجهات الامنية ، الوزارة طلبت من المنظمات ارسال ١٢ اسما لاعضاء تختار منهم ٩ يمثلون اللجنة التحضيرية، في هذه الحالة يمكن ترشيح التسعة وابقاء الاخرين احتياطا واذا ما ظهر عضو مشمول بالاستثناءات يمكن ابداله بآخر من الاحتياط وهكذا يكون تسهيل عمل اللجان المشرفة على انتخابات المنظمات والاتحادات والنقابات التي تروم اجراءها.

الا ان الذي يبدو ان الوزارة غير جادة بعملها وذلك من خلال التلكؤ في اعلان اسماء اللجان التحضيرية كما هي الحال مع اتحاد الادباء والكتاب العراقيين والتلاعب واسماء اعضاء اللجنة التحضرية لانتخابات نقابة الفنانين وتأخير اجراء انتخابات نقابة العمال حيث كان من المؤمل اجراؤها قبل فترة لكن صدور قرار بتأجيلها في نفس يوم اجرائها أثار الشك في نفوس الكثيرين من ان هناك دوافع سياسية وراء هذا التاجيل والتأخير ليس لنقابات العمال فحسب بل لكل المنظمات والاتحادت والنقابات التي تروم اجراء الانتخابات لاجل سيطرة بعض الاحزاب والقوى السياسية على هذه المنظمات مما يتناقض مع الدستور العراقي الذي ضمن استقلالية عملها وادارة شؤونها بنفسها من غير وال، لكن بوجود رقيب وهو القانون.